

الجولان.. «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها»

نعيم إبراهيم

أعلن السفير الصهيوني لدى روسيا غاري كورين أن كيانه لا يعترم إعادة الجولان إلى سورية، وقال في مقابلة مع وكالة «نوفوستي» الثلاثاء ٦ آب أن «الجولان تعتبر وفقا للقانون الإسرائيلي جزءاً ذا سيادة من إسرائيل»، مشدداً على أنه «من الساذج التفكير بأنه يجب مواصلة مناقشة هذه القضية»، وأشاد بفشل المفاوضات السابقة بهذا الخصوص بين كيانه وسورية.

هذه ليست المرة الأولى التي نسمع فيها مثل هذا الموقف الصهيوني ولن تكون الأخيرة ما دام استمرار الاحتلال الصهيوني للجولان ولغيره من الأراضي العربية.

على سبيل المثال لا للحصر، قال رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو خلال اجتماع لمجلس وزرائه لأول مرة في الجولان بتاريخ ١٦ نيسان من العام الماضي: «لن ننسحب إسرائيل أبداً من كل الأراضي التي احتلتها من سورية أثناء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧».

وأضاف نتنهاو: «لقد قررت عقد هذا الاجتماع الخاص للحكومة في هضبة الجولان لأرسل رسالة واضحة، وهي أن الجولان سيظل في أيدي إسرائيل للأبد (...). وتحدثت مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، وقتل له أنني أشك تماماً بعودة سورية كما كانت، فهناك أقبليات كثيرة تصارع من أجل حصولها على الأمن فقط كالمسيحيين والأكراد والدروز، ولذا فقد حان الوقت ليعترف المجتمع الدولي بحقيقتين، أولهما أن الحدود لن تتغير، وثانيهما أن الجولان سظل تحت سيادة إسرائيل للأبد بعد خمسين عاماً من خضوعها لإسرائيل».

دراسات كثيرة صدرت تؤكد أن الاحتلال الصهيوني يستغل خصوبة الأراضي التي يحتلها من الجولان والممتدة على نحو ١١٠٠٠ كلم مربع ووفرة مياهها لزراعة كروم التفاح والكرز والعنب، وغيرها من المزروعات التي تدر أرباحاً على خزينتها.

وأقع يحاول العدو الصهيوني فرضه منذ عدة عقود بالقوة والإرهاب لمصلحته متوما اليوم بأن سورية تفككت تماماً نتيجة الإحلالية، من سياحة وزراعة ومشاريع اقتصادية، وعمل في السنوات الأخيرة على توسيع دائرة عمليات التنقيب عن النفط والتي قد تصيف إلى ثروة هذا الكيان من الغاز الموجود في شرق المتوسط، لتعزز من وضعه كلاعب مهم في مجال الطاقة بالمنطقة.

في شهر تشرين الأول من العام الماضي، نشرت مجلة «الايكونوميست» مقالاً بعنوان «ذهب أسود تحت الجولان» تحدثت فيه عن أنشطة التنقيب عن النفط الجارية من جانب شركات «إسرائيلية» وأميركية في المنطقة، ويعتقد الآن وجود ثروة نفطية فيها قد يصل الاحتياطي بها للمليارات من براميل النفط، كما صرح الجيولوجي الرئيسي لشركة جيبي أويل الأميركية يوفال بارتوف الناشطة في الجولان، والتي يملكها يهودي أميركي ويضم مجلس إدارتها نائب الرئيس الأميركي السابق ديك تشيني وعملاق الإعلام روبرت مردوخ.

«لقد وجدنا طبقة نطف يبلغ سمكها ٢٥٠ متراً في جنوب الجولان، وهو ما يشي بكميات كبيرة لأن متوسط سمك طبقات النفط عالمياً هو ٢٠ أو ٣٠ متراً، ما يعني أن اكتشافنا يبلغ عشرة أضعاف المتوسط العالمي»، هكذا صرح بارتوف، والذي تتمتع شركته الآن بسيطرة صهيونية فعلية.

يضاف إلى ذلك أولاً، تنصيع سلطات الاحتلال لما تسميه السياحة الداخلية أولاً، ما يخلق ترابطاً بين بقية الصهانية ومنطقة الجولان المملوءة بالمناطق الطبيعية الفريدة وربما يفيد من يستطيع منهم إلى تملك الأراضي والمنازل فيها، وثانياً عبر المستوطنات بطبيعة الحال لخلق شريحة استيطانية صهيونية دائمة في الجولان، وثالثاً باستغلال إمكانيات الجولان الزراعية عبر خطة لتأسيس ٧٥٠ منقطة زراعية باستثمار يبلغ ١٠٠ مليون دولار، وتعزيز البنية التحتية وإزالة جميع الأنغام هناك على مدار السنوات الأربع المقبلة، وأخيراً عبر بناء الحدائق والمتاحف والمراكز الدينية، إضافة لبناء عشر طواحين هواء لإنتاج الطاقة.

كما تستغل سلطات الاحتلال التضاريس المرتفعة للجولان لتطوير المرافق السياحية وبناء القواعد العسكرية، وخاصة في جبل الشيخ الذي يكتسي بالتلوج كل شتاء، كل ذلك يترافق مع استكمال الاحتلال بناء جدار أمن على طول الحدود الفلسطينية السورية. ويساوي عدد المستوطنين بالجولان المحتل اليوم عدد سكانه الأصليين، أي ٢٢ ألف نسمة هم المقيمين في مجدل شمس وبقعاتا وعين قنية ومسعدة والخجر.

رأهنا يتوهم البعض من عرب وعجم أن الأوضاع الداخلية في سورية اليوم أبعدت إمكانية تحرير الأرض المغتصبة في الجولان وجعلته خارج الاهتمام العربي والدولي ما أتاح للعدو الصهيوني فرصة ذهبية لزيد من التوسع في الجولان، غير أن السوريين في الجولان وعموم البلاد لم ينسألموا للأمر الواقع ومنتسكون برويتهم بأن محافظتهم سورية.

كما أكدت وزارة الخارجية والغربيين رفضها المقاطع لقيام الاحتلال الصهيوني بإجراء انتخابات لما تسمى «المجالس المحلية» عام ٢٠١٨ بقري الجولان، مشددة على أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

وقالت الوزارة في رسالتين موجهتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن: «لم تكثف إسرائيل بدعمها للفاحش والمطن للمجموعات الإرهابية المسلحة، خلافاً لكل قرارات الأمم المتحدة المتلفة بالأزمة في سورية، بل عمدت مؤخراً إلى إصدار قرارات جديدة تتعلق بنية تل أييب إجراء انتخابات لما تسمى المجالس المحلية في قرى الجولان السوري المحتل وفق القانون الإسرائيلي». يذكر أن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧، الذي اعتمد بالإجماع في عام ١٩٨١، اعتبر قرار الحكومة الصهيونية يفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل مغلغاً وباطلاً. كما أعلن مجلس الأمن في القرار ذاته أن جميع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، والمتلفة بحماية المدنيين وقت الحرب، ما زالت سارية المفعول على الأراضي السورية المحتلة من العدو الصهيوني، منذ حزيران ١٩٦٧.

إن ممارسات الاحتلال الصهيوني في الجولان السوري تمثل انتهاكا صارخا ليثائق الأمم المتحدة وللقانون الإنساني الدولي ولاتفاقيات جنيف المتلفة بحماية المدنيين. ولكل الذين وقعوا أسرى الوهم نعيد التأكيد أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وأنه سيعود إلى الوطن الأم عاجلاً أو آجلاً، وربما تشير العظيمة والوقائع الرامنة إلى أن هذه العودة باتت قريبة لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها.

| الوطن – وكالات

نفت مصادر دبلوماسية في دمشق، ما تردد في تقارير صحفية عن أن إنجاز اتفاق تخفيف التصعيد في منقطة جنوب غرب البلاد بشكل كامل، وأكدت أن «إسرائيل» تحاول عرقلة الاتفاق.

وقالت المصادر لـ«الوطن»: إن ما ورد في تلك التقارير «غير دقيق»، مؤكدة أن الاتفاق «لم يتضح بعد والخلافات ما زالت قائمة» بين أطراف الاتفاق.

وتم في السابع من الشهر الماضي الإعلان عن اتفاق روسي أميركي لإقامة منطقة تخفيف تصعيد في جنوبي غربي سورية. وفي التاسع من الشهر نفسه تم الإعلان عن دخول وقف إطلاق النار في المناطق التي شملها الاتفاق وهي محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء حيز التنفيذ، مع استمرار اجتماعات الخبراء من تلك الدول للاتفاق على التفاصيل لكافة.

وأكدت المصادر الدبلوماسية، أن «الاجتماعات بين الأطراف الروسية والأميركية والأردنية ما زالت مستمرة».

ويعد أيام قليلة على إعلان الاتفاق تم

الإعلان من كل من موسكو وعمان عن قرب الانتهاء من الاتفاق على تفاصيل اتفاق «منقطة تخفيف التصعيد» في جنوبي غربي سورية، إلا أنه وحتى الآن لم يتم الإعلان من أي طرف عن إنجاز الاتفاق بشكله النهائي.

وسريت صحف إسرائيلية عقب الاتفاق أن رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ألغ الرئيس الفرنسي

الخلافات ما زالت قائمة و«مفاوضات معقدة» بين تل أبيب وواشنطن

اتفاق «تخفيف التصعيد» في الجنوب لم ينجز بشكله النهائي بعد



مسلحون من ميليشيات المعارضة داخل مدينة القنيطرة (رويترز – أرشيف)

ويرى مراقبون أن كيان الاحتلال الإسرائيلي سيستمر في محاولاته عرقلة الاتفاق، بذريعة عدم حله المعضلة وجود قوات إيرانية في محافظتي درعا والقنيطرة.

وبحسب هؤلاء، فإن المعارضة الإسرائيلية للاتفاق لا تعود أن تكون ابتزاز للدول الكبرى من أجل حصول تنازلات أكبر سواء على صعيد المساعدات المالية أم التسليحية. ونقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن «مصادر سياسية»، تأكيدها أن تصريحات نتنياهو قد أدت إلى اندلاع مواجهة ساخنة جدا بين تل أبيب من جهة وبين واشنطن وموسكو من جهة أخرى، ولقنت المصادر إلى

وفي ظل التعتميم الذي أحيط بالاتفاق، ذكرت مصادر معارضة أن الاتفاق يتضمن إقامة منطقة تخفيض تصعيد على الحدود السورية الأردنية بعمق ٣٠ كيلو متراً، على أن تخرج منها جميع القوات غير السورية، وتنتشر مكائنها عناصر من الشرطة العسكرية الروسية، تتولى أعمال المراقبة على الاتفاق ووقف إطلاق النار بين الجيش السوري والمسلحين.

وتطالب «إسرائيل» بخروج القوات الإيرانية ومن يواليها من غير السوريين من المناطق القريبة من القسم المحتل من الجولان العربي السوري.

إيمانويل ماكرون معارضة «إسرائيل» الجارفة للاتفاق، بزعم أنه يُرسخ الوجود الإيراني في المنطقة.

وقالت المصادر الدبلوماسية: إن «إسرائيل تحاول عدم ترميز الاتفاق». وأمس سربت مصادر سياسية في تل أبيب أنباء حول مفاوضات معقدة تدور بين إسرائيل والولايات المتحدة حول تدليل المعارضة الإسرائيلية الجارفة للاتفاق، معترفة باندلاع مواجهة ساخنة جدا بين «إسرائيل» من جهة، وروسيا وأميركا من جهة أخرى بسبب تصريحات نتنياهو الرافضة بشدة للاتفاق.

بعد اعتراف تريمين ياسقاط الـ«سو ٢٢») جنوب الطبقة

خبر قانوني: يمكن ملاحقته قضائياً في سورية ومطالبته بالتعويض

| سامر ضاحي

بعد اعتراف الطيار الملازم الأميركي مايكل تريمين بأنه هو من أسقط الطائرة الحربية السورية «سوخوي ٢٢» جنوب الطبقة في ١٨ حزيران الماضي، أكد أستاذ القانون الجزائري في جامعة دمشق عيسى المخول إمكانية إقامة دعوى على تريمين أمام القضاء السوري من قبل ذوي الطيار السوري على قيد الذي أسقطت طائرته أو من قبل الحكومة السورية ومطالبته بالتعويض ومسؤولية تنفيذ الحكم تكون على «الإنتربول»، الدولي.

ونشر موقع «بيزنس اينسيدر» الأميركي أول من أمس لقاء مع تريمين، أكد فيه الأخير أنه اسقط صاروخاً حرارياً على المقاتلة السورية ولكن الطائرة الروسية الصنع قفلت وهجاً حرارياً كاذباً مما جعل الصاروخ يضل طريقه، بعدها أطلق صاروخاً موجهاً بواسطة الرادار من نوع «إي إي إم ١٢٠» أصاب الطائرة السورية، على إثر انشطار نبطه على «فيسبوك» حينها أن الطيار هو علي

فهد، وتم أسره من قبل «قوات سورية الديمقراطية -قدس».

وحول إمكانية رفع دعوى قضائية من ذوي فهد أو من الحكومة السورية على تريمين قال المخول: أول الأمر، يجب التأكيد أن هذا الفعل عدوان أميركي على سورية، لأنه مخالف ليثائق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، ومن ثم فإن كل الآثار الضارة المترتبة على هذا العمل ترتب المسؤولية على من قام بها.

وأضاف: إن أي سوري متضرر بضرر شخصي ومباشر سواء من الناحية المادية أم الحسدية يحق له إقامة دعوى أمام القضاء السوري، وبما أنه قد تم تحديد من هو مرتكب هذا العمل العدواني استناداً إلى اعترافات الطيار فإنه من الجائز إقامة الدعوى عليه وعلى من أعطاه الأوامر وعلى وزير الدفاع الأميركي «جيمس ماتيس» كونه هو المسؤول عن هذا العدوان.

وأوضح المخول، أن هذه القضية تدخل في الاختصاص الإقليمي للقضاء السوري ويمكن تعييفها بأنها

جريمة «شروع بالقتل» لكون أن

الطيار «فهد»، لم يستشهد بل تم أسره لاحقاً وتتم ملاحقة هذه الجريمة أمام القضاء العسكري السوري بما في المجني عليه ضابط في الجيش العربي السوري، وليس من محكمة الإرهاب.

وعن إمكانية تحريك الدعوى أمام القضاء الأميركي سواء من ذوي الطيار السوري أم من الحكومة السورية، قال المخول: لا شيء يمنع ذلك، لكن الاختصاص لسورية لكون

الجرم وقع ضمن الأراضي السورية، وإن إقامة الدعوى أمام القضاء السوري أفضل من إقامتها أمام القضاء الأميركي لأنه عند توجهه إلى القضاء الأميركي سيدافع الطيار عن نفسه بأنه تلقى أوامره من حكومة بلاده، وعندما من الممكن أن يقبل القضاء الأميركي هذا الدفع، مما

سؤدي إلى رد الدعوى. وأكد المخول أنه بعد الحصول على حكم من القضاء السوري ستم المطالبة بتعفيده عن طريق «الإنتربول» الدولي وعندها سيتمثل الإنتربول الدولي بتنفيذه.

| وكالات

وجهت السلطات الأميركية تهمة إلى مواطن من ولاية كاليفورنيا للاشتباه بتهربه بشكل غير شرعي أجهزة تصويب ومعدات عسكرية أخرى إلى التنظيمات المسلحة في سورية.

وذكرت وزارة العدل الأميركية، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن راشد الجيجكلي البالغ من العمر ٥٦ عاماً قد تم توقيفه صباح الثلاثاء بتهمة انتهاك القوانين الأميركية التي تحظر تصدير معدات عسكرية إلى سورية.

وحسب مطعيات الوزارة فإن الجيجكلي وشركاءه الثلاثة كانوا يشترون المعدات العسكرية الخاصة لتدابير مراقبة الصادرات ويقومون بتهربها إلى سورية خلال الفترة ما بين كانون الثاني ٢٠١٢ إلى آذار ٢٠١٣.

تغيير قادة القوات البرية

والجوية والبحرية في تركيا

اتخذ مجلس الشورى العسكري التركي الأعلى أمس الأربعاء، قراراً بإجراء تغييرات كبيرة في قيادة الجيش التركي تطول كلاً من القوات البرية والبحرية والجوية.
وقعد المجلس العسكري الأعلى الذي يجتمع مرة في العام، في شهر آب، اجتماعاً استمر حسب وسائل الإعلام التركية الرسمية ٤ ساعات بقيادة رئيس الوزراء بن علي يلدريم وحضره قادة الجيش وعد من الوزراء.
وقالت «سي إن إن تورك» إن الاجتماع تم خلاله اتخاذ قرارات بتعيين العميد بإشار غولير قائداً للقوات البرية، والفریق حسن كوشوشوكو قائداً سلاح الجو، والأميرال عدنان أوزبال قائداً للقوات البحرية.
وتأتي هذه التغييرات، وفقاً لما قاله يلدريم في كلمة ألقاها خلال الجلسة، في إطار تكثيف تركيا محاربتها للتنظيمات «الإرهابية» قرب حدودها الجنوبية.

وقال رئيس الوزراء التركي، حسبما نقلته وكالة «الأناضول»: إن «أكبر خطر يهدد كفاح بلادنا ضد الإرهاب، هو غياب سلطة الدولة وانعدام الاستقرار والحروب الداخلية في البلدان الواقعة على حدود تركيا الجنوبية» حسب تعبيره.

وعرضت القرارات التي صدرت خلال الاجتماع على الرئيس «رجب طيب أردوغان»، الذي بدوره وافق عليها.
وعادة ما يجتمع المجلس مرة فقط سنوياً، لكنه الاجتماع الثالث له منذ محاولة الانقلاب في ٢٠١٦ التي وجهت أصعب الاتهام فيها للدادعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي يقفي النهم.

وزارت الحكومة عدد المكون المدني في المجلس في أعقاب محاولة الانقلاب لتفسخ مجالاً أكبر لمشاركة الوزراء. وكانت اجتماعات المجلس تعقد في السابق في مقرات عسكرية لكنها الآن تعقد في مقر رئيس الوزراء.

وفي أعقاب محاولة الانقلاب شملت التغييرات الحكومية اقالة ١٤٩ من الجنرالات، أي تقريبا نصف عددهم الذي كان يبلغ آنذاك ٣٥٨ جنرالاً. وخلال حكم أردوغان، تراجع النفوذ السياسي للجيش المسؤول عن الإطاحة أربع مرات بحكومات منذ ١٩٦٠، وخاصة منذ محاولة الانقلاب. ولم يراد أي مؤشر على إمكانية استبدال رئيس الأركان الجنرال خلوصي أكلر ويبدو أنه باق في منصبه، كما هو متوقع، حتى عام ٢٠١٩ على الأقل.

(أ ب ف – روسيا اليوم – وكالات تركية)

■ حلب – الجميلية – مقال صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥ هاتف: ٢٢٧٧٧٥٦ – ٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٧٥٧ – ٠٢١
■ حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث هاتف: ٢٤٥٠٢٠ – ٢٤٥٠٢١ فاكس: ٢١ – ٢٤٥٠٢١
■ اللاذقية – شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء اليازيدو ٣٦ طابق أول هاتف: ٣٣٢١٨ – ٢٣٢١٨ فاكس: ٠٤١ – ٣٣٢١٨
■ طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريل – هاتف: ٣٢٧٤٥٥ – ٠٤٣ فاكس: ٣١٣٩٠

المكاتب في المحافظات
■ دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ – ٣٠٦٥ – ٠١١
■ فاكس الإدارة: ٢١٣٩٩٢٨ – ١١ – ٢١٣٩٩٢٨
■ فاكس التحرير ٨٨٢٧٩٨٠ – ٠١١

المدير الفني

لارا توما

مدير التحرير

جانبلات شكاي

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

الوطن

www.alwatan.sy